

برنامج  
الأغذية  
العالمي



Programme  
Alimentaire  
Mondial

World  
Food  
Programme

Programa  
Mundial  
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 10-11/2/2014

## تقارير المدير التنفيذي عن المسائل التشغيلية

البند 7 من جدول الأعمال

العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي وافق  
عليها المدير التنفيذي (1 يوليو/تموز-31  
ديسمبر/كانون الأول 2013) –  
الأردن 200537

مساعدة الأردنيين الضعفاء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي  
ويتأثرون بالأزمة الاقتصادية المتفاقمة بسبب النزاع السوري

للعلم\*

عدد المستفيدين	160 000
مدة المشروع	18 شهرا (أغسطس/آب 2013 – يناير/كانون الثاني 2015)
كمية الأغذية التي يتحملها البرنامج	8 169 طنا متريا
التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)	
الأغذية	4 530 205
النقد/القوائم	11 440 678
المجموع	24 026 884

\* وفقا لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلا إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديدا قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طُبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي

في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (<http://executiveboard.wfp.org>)



Distribution: GENERAL  
WFP/EB.1/2014/7-C/2  
23 December 2013  
ORIGINAL: ENGLISH

## مذكرة للمجلس التنفيذي

### هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

mohamed.diab@wfp.org

السيد محمد دياب

مدير المكتب الإقليمي في القاهرة

(الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا

الشرقية وآسيا الوسطى):

maha.ahmed@wfp.org

السيدة مها أحمد

المديرة القطرية:

للاستفسار عن توفر وثائق المجلس التنفيذي، يرجى الاتصال بوحدة خدمات المؤتمرات (هاتف: 066513-2645).

## خلاصة

- 1- أدت عواقب الأزمة الاقتصادية في الأردن إلى كشف مواطن ضعف في الآليات الوطنية للأمن الغذائي والحماية الاجتماعية بالإضافة إلى قدرات الحكومة المحدودة على الاستثمار في شبكات الأمان، وسبل العيش، والاعتماد على الذات. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب النزاع السوري الذي نتج عنه تدفق أعداد ضخمة من اللاجئين إلى الأردن (600 000 لاجئ أي ما يعادل 10 في المائة من السكان)، وهو ما يضع مزيداً من الضغط على الخدمات العامة ويؤدي إلى تقليص شبكات الأمان الحكومية. ويعمل البلد على إنهاء الإعانات الشاملة الباهظة التكاليف بالتدرج والاستعاضة عنها بتدخلات موجهة لصالح أشد السكان احتياجاً. وقد طُلب إلى البرنامج تقديم دعم للأردنيين الضعفاء خلال هذه الفترة الانتقالية كطريقة لتقاسم العبء الذي يهض به الأردن في تلبية احتياجات اللاجئين وسكانه الضعفاء.
- 2- وسينشر البرنامج مجموعة مرنة من أدوات المساعدة الغذائية والنقدية غير المشروطة بالإضافة إلى برامج الغذاء مقابل إنشاء الأصول والغذاء مقابل التدريب مع التركيز على أشد السكان احتياجاً. وسيسهل هذا الدعم في منع مزيد من التدهور في الأمن الغذائي. ونظراً لأن أغلبية السكان المستهدفين يعيشون في مجتمعات محلية تستضيف اللاجئين، فستمكن هذه المساعدة المجتمعات المحلية المضيفة من مواصلة دعم اللاجئين وتحسين من التماسك الاجتماعي بين المجموعتين.
- 3- وليس من المتوقع أن تتحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الفقيرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في الأجل القصير أو الأجل المتوسط، وقد تتدهور بسبب طول أمد الأزمات. ومما يزيد الحالة سوءاً المشكلات البيئية الخطيرة وتكثف الوضع السياسي الذي يتميز بتوترات محلية وإقليمية متصاعدة.
- 4- وتمشيا مع استراتيجيات الحكومة، فإن هذه العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش ترمي إلى معالجة الاحتياجات الغذائية في الأجل القصير لدى 160 000 من المستفيدين المستهدفين الضعفاء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وإلى حماية سبل عيشهم. وسيصمم البرنامج أثناء التنفيذ مجموعة من الأنشطة المتكاملة القوية للمساهمة في تحسين قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على الصمود في وجه الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والمتصلة بالمناخ.
- 5- ومعدلات البطالة والفقر مرتفعة، ولا سيما في المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. ولمعالجة هذا التحدي سيُجرى تقدير للفرص المتاحة من أجل الانتقال من المساعدة غير المشروطة إلى المساعدة المشروطة، والأنشطة القائمة على العمل في المناطق الحضرية بالنسبة للقادرين على العمل. وسيوضع مكون لتنمية القدرات استناداً إلى المساعدة التقنية الحالية التي يقدمها البرنامج إلى الحكومة.
- 6- ويتمشى المشروع مع الاستراتيجيات الحكومية للتخفيف من حدة الفقر والأجندة الوطنية (2006-2015). وتتواءم العملية مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2013-2017) ومع الهدفين الاستراتيجيين 1 و3 للبرنامج مع تركيز قوي على زيادة القدرات. كما ستدعم تحقيق الهدفين 1 و3 من الأهداف الإنمائية للألفية.